سياسات التمويل البنكي وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلة للفترة (2001–2020)

Bank finance policies and thier impact on Algeria's economic developement-Analysis study for the period (2001-2020)

عبد غرس سمية[1]، بحري بوبكر[2]،

[1] جامعة الشادلي بن جديد الطارف، مخبر **LDLD**، الجزائر، abedghers-soumaya@univ-eltarf.dz

[2] جامعة الشادلي بن جديد الطارف، مخبر **LDLD**، الجزائر ، bubaker.bahri@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/25 تاريخ القبول: 2023/09/13 تاريخ النشر: 2023/09/15

الملخص:

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة نواحي الحياة منها لاقتصادية والاجتماعية، وتحتاج عملية التنمية إلى أن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار والإنتاج، حيث تسعى هذه الدراسة إلى التأكيد على الدور الحيوي للقطاع البنكي الجزائري باعتباره أهم المصادر الداخلية للدول في تمويل الاستثمارات التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن للقطاع البنكي دور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال قدرته على حشد وتقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في النمو الاقتصادي وتساهم في خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات.

الكلمات المفتاحية: قطاع البنكي ، تنمية الاقتصادية ، استثمار ، قروض ، تمويل .

تصنيف JEL: O1، G21، E22

Abstract:

Economic development is a goal pursued by most countries, as it is a comprehensive process that affects all aspects of life, including economic and social ones, and the development process requires that the state have sufficient financial resources to meet its investment and production financing needs. The internal sources of countries in financing investments, which are considered one of the aspects of achieving economic development

This study concluded that the banking sector has a major role in financing economic development through its ability to mobilize and provide deposits to the public in the form of loans that help in economic growth and contribute to creating economic expansion il all feilds.

Key Words : banking sector, economic development, investment, loans, finance.

JEL Classification: O1 ،G21 ،E22X

. 1– مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة فحسب، بل إنها تمتد لأبعاد مختلفة تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والإدارية، هذه التغيرات تتطلب توفر شروط مسبقة لتحقيقها ولعل أهم هذه الشروط توفر مصادر تمويل كافية وبيئة مهيأة للتنمية الاقتصادية.

فتمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، فإذا كانت عملية التمويل بمفهومها العام تعني إنفاق المال، وكان الاستثمار بالمفهوم البسيط يعني استخدام المال في عمليات اقتصادية بغية الحصول على مردودية ، فإن كل استثمار يعتبر تمويلا بالضرورة ولكن التمويل لا يعتبر في كل الحالات استثمارا.

و في الجزائر كغيرها من الدول النامية تتم عملية تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق النظام البنكي الذي يعد بأجهزته المختلفة المصدر الأهم لتمويل للاقتصاد الوطني في ظل غياب نشاط السوق المالية المحلية،وذلك من خلال ما يباشره من تجميع المدخرات والاستثمار في كل المجالات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية التي تعتبر كهمزة وصل بين أصحاب الفوائض لتوظيف فوائضهم وأصحاب العجز المالي لتلبية حاجياتهم إلى التمويل.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: كيف يساهم القطاع البنكي في تمويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية كإجابات محتملة عليها:

1- يعتمد تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر على النظام البنكي غياب للسوق المالي.

2- تقوم البنوك بضمان تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر عن طريق تجميع المدخرات ومنح قروض لتمويل مختلف الاستثمارات

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

–إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية و مصادر تمويلها ؛

–عرض أسلوب التمويل البنكي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مزيج من الوصفي و التحليلي ،حيث المنهج الوصفي فيتعلق بالتركيز على بنية و واقع الجهاز البنكي، و المنهج التحليلي يظهر من خلال تحليل مجموعة من الإحصاءات و البيانات التي تخص مختلف القروض المقدمة من طرف البنوك لتمويل التنمية الاقتصادية.

2. أساسيات التنمية الاقتصادية

وقبل الخوض في أساسيات التنمية الاقتصادية لا بد من التفريق بين النمو والتنمية، فالنمو يتضمن نمو الناتج الوطني دون حصول تغيرات ملموسة من الجوانب الأخرى (القريشي، 2007، صفحة 12)، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج الوطني حدوث تغيرات واسعة ومهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي الأنظمة والتشريعات التي تحكم هذه المجالات. (فليح، 2006، صفحة 178)

ويشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو من الإنتاج، فالدول التي تحقق زيادة في إنتاج السلع والخدمات مع تحقيق ارتفاع في متوسط الدخل تكون بذلك حققت نموا اقتصاديا (معلم، 2017، صفحة 09) .أما التنمية فهي تتضمن مفهوم أوسع، فهي تضم بشكل خاص التحسن في الصحة والتعليم ومؤشرات عديدة لرفاهية الإنسان، فحسب مفهوم التنمية فإن الدول التي تحقق دخلا مرتفعا دون أن ترفع معدل الأمل في الحياة وتخفض الوفيات عند الأطفال ومعدلات الأمية تعتبر دولا أخفقت في تحقيق التنمية الاقتصادية. (معلم، 2017، صفحة 09)

1.2 تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "عملية تغيير اقتصادية واجتماعية وسياسية يتحقق من خلالها زيادة في الناتج القومي، وبالتالي زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بسبب الزيادة في كمية وإنتاجية عناصر الإنتاج، وبسبب التغيرات في هيكل النشاط الإنتاجي ونوعية السلع والخدمات المنتجة". (احميمة و مايدة، 2021، صفحة 53)

يرى جيرارد ماير "أن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن "كما يعرفها كذلك "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل والمساواة" (اسماعيل، صفحة 50).

كما تعرف أيضا على أنها "مجموعة الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة الهادفة إلى تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي و الخدماتي والدخل الحقيقي للفرد و لفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع". (محمد احمد، 1983، صفحة 55)

من خلال التنسيق بين هذه التعاريف يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها التحديث الشامل والبناء الذي يؤدي إلى زيادة معدّلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الإضرار بالبيئة أو الموارد.

2.2 أهداف التنمية الاقتصادية:

إن للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة ومن هنا فهي ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، وتتمثل هذه الأهداف في: (مصيطفى، 2008/2007، صفحة 49)

- ❖ زيادة الدخل القومي الحقيقي: الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم أهدافها، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر، وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل لها للتخلص من هذا الفقر، إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، خاصة إذا انخفضت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.
- ❖ رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيقها من بين الأهداف التي يجب أن تسعى وتعمل التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصاديا من خلال خططها الإنمائية، حيث أن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان من الضروريات المادية للحياة من مأكل

وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل القومي السنوي وحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة لسكان تلك الدولة.

- ❖ تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى، فعلى الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط مستوى نصيب الفرد من هذا الدخل في الدول النامية، إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات مما يولد لدى الغالبية الشعور بعدم وجود عدالة اجتماعية. (حميد الصوفي، 2006، صفحة 66)

3.2 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

هنا تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تعبئة الموارد وتوجيهها إلى الاستثمارات المختلفة،فالتنمية ورأس المال متلازمان ,فلا يمكن أن تحدث تنمية بدون رأس مال ,وإذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف إلى رفع معدل نمو الدخل القومي إلى مستوى يفوق معدل النمو السكاني، فإن هذا الهدف يحتاج إلى أموال ومصادر تمويل قد تعجز الدول عن توفيرها من خلال مواردها الذاتية، ولهذا نجد أن من الطبيعي أن تلجأ معظم الدول إلى المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية. وتعتبر مصادر التمويل الداخلية، من المرتكزات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية، وخصوصا في الفترات الأولى التي تسعى فيها المجتمعات لإحداث التنمية الاقتصادية بصورة ذاتية. (قشي، 2016، صفحة 131)

1.3.2مصادر التمويل الداخلية

يقصد بالتمويل الداخلي مصادر التمويل التي توفرها المصادر المحلية الوطنية والموجهة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة . وتتمثل أهم مصادر هذا التمويل في الادخار الذي ينقسم إلى: (صالحي، 2019، صفحة 91)

أولا: المدخرات الوطنية الاختيارية تتمثل في:

– مدخرات القطاع العائلي وهي كل ما يدخره الأفراد من دخولهم.

– مدخرات قطاع الأعمال، وهي ما تدخره المشروعات من أرباحها في صورة أرباح غير موزعة (محتجزة) واحتياطيات اختيارية للشركات، فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي أي كلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معها المدخرات.

ثانيا: مدخرات إجبارية للقطاع الحكومي وهي ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، أو بعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم ويتمثل أساسا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي.

2.3.2 مصادر التمويل الخارجية

تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية نتيجة عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة ,وهكذا لا يكون أمام المجتمع سوى الاستعانة بالمصادر الخارجية لتوفير المال الكافي لتحقيق التنمية الاقتصادية.غير أن الاستعانة بالموارد الخارجية يترتب عليه أعباء معينة تتحملها الدولة، وهذه الأعباء في حقيقتها هي ثمن يدفع لأصحاب هذه الموارد، غير أن ارتفاع حجم هذه الأعباء أو انخفاضها ومدى الضغط الذي يُمارس على الدولة المدينة، يتفاوت من دولة إلى أخرى.

- ❖ وتنقسم مصادر التمويل الخارجي إلى: (قشي، 2016، صفحة 133)
- ❖ تعزيز حصيلة الصادرات.
- ❖ الاستثمارات الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة)
- ❖ المنح والإعانات الأجنبية.

3.3.2 التمويل البنكي

تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة، نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

وفيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم البنوك المتخصصة" العقارية الزراعية والصناعية "وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية (عجيمة و الليثي، 2000، الصفحات 262-263).

4.2 محددات ومتطلبات التنمية الاقتصادية

تتوقف التنمية الاقتصادية على العديد من المتغيرات والمحددات، والتي من بينها : (مصيطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، 2008، صفحة 36)

- ✓ كمية النقود المحلية المتاحة سنويا لتنفيذ استثمارات جديدة.
- ✓ حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية.
- ✓ درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي.
- ✓ المزايا التي تمنح للمستثمرين الأجانب.
- ✓ درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب والصحة والظروف الاجتماعية.
- ✓ درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالي.
- ✓ درجة تغير الهيكل الاقتصادي لغير صالح القطاع ذي الإنتاجية الأقل.
- ✓ التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة
- ✓ وضع السياسات الاقتصادية الملائمة. (خباية، 2014، صفحة 27)

3. الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل البنكي

- ✓ أظهرت العديد من الدراسات أن التطور في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات و إدارة المخاطر و تسهيل المعاملات وتقييم المشروعات و غيرها، يمكن أن يسرع معدل التراكم الرأسمالي و بالتالي يعزز من فرض النمو الاقتصادي، و مما سبق يمكن عرض لأهم الآراء التي تفسر ذلك أهمها:

1.3 آراء مؤيدة لأهمية دور القطاع البنكي في التنمية الاقتصادية:

يعود الاهتمام النظري بالعلاقة بين القطاع البنكي و النمو الاقتصادي إلى كتابات ,(Bagehot,1873) (Schmbeter,1912)اللذين أكدا أهمية دور البنوك في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو، فبعد أن استبعد الفكر الكلاسيكي فكرة الاكتناز و ظهرت أهمية الجهاز البنكي كأحد أهم المؤسسات التي تعمل على حشد المدخرات، و أيده في ذلك كينز الذي اهتم بإعطاء القطاع البنكي أهميته الكبيرة لما يقوم به من دور مهم في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، و يرى شومبتر أن الخدمات التي يقوم بها القطاع المصرفي بين حشد للمدخرات و تقييم للمشروعات و إدارة للمخاطر و متابعتها جميعها ضرورية لأي نمو اقتصادي لخروج أفراد المجتمع من حالية ضعف الإنتاجية و الحافز لديهم إلى تكوين شخصية المنظم القادر ليس فقط على تحسين ظروفه المعيشية بل

لتحسين الظروف التنموية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا المنظم مما يعكس الأثر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المصرفية في تحسين مستوى الدخل على مستوى الفرد و المجتمع. (الغزالي، 2009، صفحة 24)

و تعتبر دراستي كل من (Mckinnon,1973) و (Shaw,1973) من أولي الدراسات الرائدة التي أكدت على أهمية دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، فقد وجدت أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي تقيد كمية و انتاجية الاستثمارات، و بالتالي تقيد النمو الاقتصادي و تقود إلى التضخم و عدم استقرار الأسعار، ويرى (Shaw,1973) أن النقود ضمن الثروة، و اعتبرها وسيلة للدفع و مدخلا إنتاجيا وسيطا في كل القطاعات غير النقدية، بينما اعتبر(Mckinnon,1973) النقود إنتاجيا أصيلا و بديلا كاملا لرأس المال، و تظهر النتيجة التي توصلا إليها متطابقة، فالسياسات التحررية المتعلقة بالقطاع المصرفي تحفز النمو الاقتصادي عن طرق تحسين نوعية و كمية الاستثمار، من خلال السياسات التي من شأنها التخفيف من وضع قيود على السقف الأعلى لسعر الفائدة و الاحتياطات القانونية العالية، و التحفيز لبعض برامج الائتمان التي تسهل من عملية التنمية الاقتصادية. (وشاش و سماعيني، 2020، صفحة 93)

في عام 1984 استخدم Gupta المنهجية السببية لجرانر، لتحديد العلاقة السببية بين التطور المصرفي و النمو الاقتصادي في أربع عشرة دولة نامية باستخدام M1,M2 و ذلك لقياس الائتمان الخاص، و الائتمان الكلي لقياس التطور في القطاع المصرفي، و مؤشر الإنتاج الصناعي لقياس النمو الاقتصادي، و قد كانت النتائج التي توصل إليها متباينة بين الدول المختلفة، فقد وجد دلائل تؤيد ما أسماه (Patrick) العرض القائد من أن التطور في القطاع المصرفي يقود النمو الاقتصادي في ثماني دول . (Guryay, 2007, p. 12)

2.3 الآراء المؤيدة لأهمية تحقيق نمو اقتصادي في تطور القطاع البنكي:

يعتقد بعض الاقتصاديين ومنهم (Robinson,1966) ، أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي الى التطور المصرفي، كما يرى (Gurley and Shaw,1955,1960) أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية، و هذا يعني ان اتجاه السببية يأتي من الناتج القومي إلى الأصول المالية، وتعتبر دراسة (Goldsmith, 1969)من أهم المساهمات التطبيقية التي دعمت الأساس النظري لدراسات Gurley and Shaw، حيث أكد أنه في حوالي 35 دولة نامية و متقدمة تم بحثها، تتجه المؤشرات المالية بها للزيادة مع نمو الدخل والثروة، بينما فرق(Patrick,1966) بين نوعين من التطورات المالية :العرض القائد و الطلب التابع و يشير العرض القائد إلى الظاهرة التي يكون فيها إيجاد المؤسسات المالية و عرض الأصول و الموجودات و الخدمات التابعة لها استجابة للطلب على تلك الخدمات من قبل المستثمرين و المدخرين في الاقتصاد، و بالتالي فالتطور في القطاع البنكي هو جزء من العملية التنموية، كما أن كينز ضمن تحليله للنظرية العامة يفترض وجود سوق منظم و كفء للنقود، فهو ينحى منحنى شومبيتر في هذا الجانب مفترضا دورا هاما للتوازن المالي، و في توازن السوق النقدي و بالتالي الوصول إلى التوازن العام في الاقتصاد. (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، 2006، صفحة 117)

أما دراسة (Demetriades and Hussein, 1996) التي تم فيها استخدام نسبة موجودات الودائع و نسبةM2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور في القطاع البنكي، و متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي لست عشرة دولة نامية، فقد تفاوتت نتائج اختبارات السببية بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي بين الدول المختلفة، ففي حوالي نصف الدول موضع الدراسة كانت النتائج تشير إلى أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي الى التطور في القطاع البنكي. (وشاش و سماعيني، 2020، صفحة 95)

3.3 الآراء المؤيد لوجود علاقة سببية بين تمويل القطاع البنكي و التنمية الاقتصادية (وشاش و سماعيني، 2020، الصفحات 95–96)

نظرا لأهمية العلاقة السببية بين القطاع البنكي و الناتج المحلي و الجدل النظري حول ذلك، فقد أصبحت الدراسات التطبيقية مهمة في محاولة لحسم الجدل في اتجاه العلاقة بينهما، و يعتبر (Patrick)أول من أشار إلى احتمال وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بينهما، و كذلك سميث الذي أوضح صعوبة تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما، فالتطور المالي قد يسرع من إحداث النمو الاقتصادي، بينما قد يكون التطور المالي انعكاسا للنمو الاقتصادي، و لكن يعتقد (Mackinnon,1988) أنه بالرغم من أن معدل النمو المالي مرتبط إيجابا مع معدل النمو الاقتصادي، فان التساؤل الذي طرحه (Patrick)عن اتجاه العلاقة السببية لم يحسم بعد، فأيهما السبب؟ و تعتبر دراسة(Gupta,1984) أول دراسة تطبيقية استخدمت المنهجية لجرانر، لتحديد العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

يرى (Patrick)أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين من القطاع البنكي إلى الناتج المحلي خلال المرحلة الأولى من التنمية، في حين أن السببية تتجه من الناتج المحلي إلى القطاع البنكي خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية، ويشكك بعض الاقتصاديين مثل (Lucas,1988)، في قدرة تأثير القطاع البنكي على حجم الناتج المحلي.

كما أوضحت دراسة (Arestis and Demetraides,1996) التي استخدما فيها نسبة الائتمان و نسبة M2 إلى الناتج المحلي كمقياس للتطور في القطاع البنكي، و متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين التطور في القطاع البنكي و النمو الاقتصادي، و استخدمت دراسة (Kul and Khan,1999) نموذجVAR المتعدد مع اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، و توصلا الى وجود سببية ثنائية بين القطاع البنكي ومعدل النمو في الاقتصاد لكل الدول المختارة في الدراسة.

و في دراسة (Schich and Pelgrin, 2002) لتطور القطاع البنكي و الاستثمار في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية التي استخدما فيها عددا من المقاييس للتطور المصرفي تشمل إجمالي المطلوبات السائلة و الائتمان الخاص ورأس مال سوق الأسهم، وجدا أن هناك علاقة وثيقة بين التطور المصرفي بمقاييسه المختلفة و الاستثمار الإجمالي .

4. سياسات البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

1.4 تشخيص واقع القطاع البنكي في الجزائر

لازالت المنظومة المصرفية الجزائرية تعرف تطورات وتغيرات متواصلة، حيث بلغ عدد البنوك المعتمدة في نهاية سنة 2020 و مع توقف نشاط مؤسسة مالية متخصصة في القروض الاستهلاكية، وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية، إلى عشرون (20) بنك وثمانية (08) مؤسسة مالية موزعة على النحو التالي: (الجزائر، ديسمبر 2021، صفحة 78)

- 02ماليتين عمومية؛
- خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي، من بينها ثلاثة (03) عمومية؛
- تعاضدية (01) واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية سنة

الشكل 1: هيكل النظام البنكي الجزائري للفترة 2014-2020

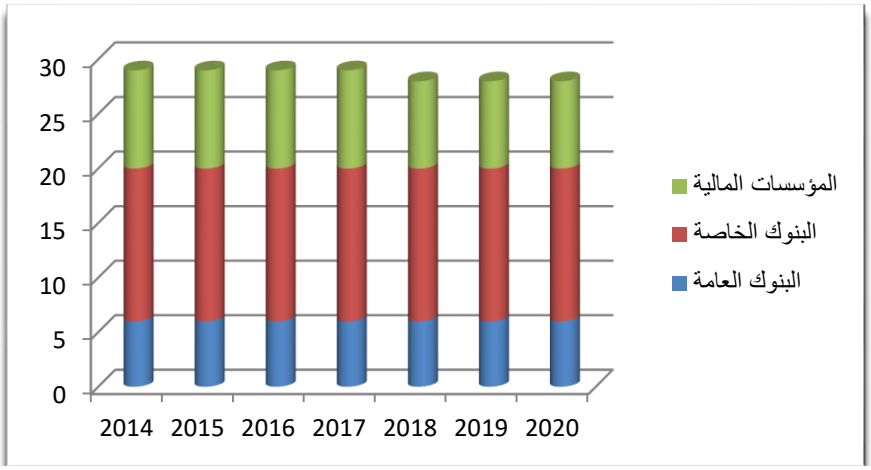

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

رغم فتح المجال أمام القطاع الخاص لكن مواصلة البنوك العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، فلم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في هذه السنوات الأخيرة، وهذه الزيادات المستمرة تساهم في نشاط البنوك سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو على مستوى منح القروض ومختلف الخدمات المقدمة للزبائن

في نهاية 2020 ، لازالت شبكة البنوك العمومية مهيمنة ب 1184 وكالة مقابل 1168 في 2019 ، أما شبكة البنوك الخاصة، فقد بلغت 394 وكالة مقابل 378 في نهاية 2019 حيث أن البنوك الخاصة الموجودة في القطاع المصرفي الجزائري كلها عبارة عن بنوك خاصة أجنبية، ويرجع السبب الرئيسي في انعدام البنوك الخاصة الوطنية إلى فضيحة بنك الخليفة 1 وتداعيات إفلاس البنك الصناعي والتجاري سنة 2003 الأمر الذي أدى إلى سحب الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين أرصدتهم من البنوك الخاصة وفقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص بشكل عام . فيما يخص المؤسسات المالية، استقر عدد وكالاتها عند 96 وكالة .سجل إجمالي الوكالات لكامل النظام البنكي 1674 وكالة مقابل 1637 وكالة في 2019 ،أي وكالة واحدة لكل 26420 شخص في 2020 ، مقابل وكالة واحدة ل 26817 شخص في 2019، والجدول التالي يبين العدد الإجمالي للوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 .

الجدول 1: عدد الوكالات البنكية في الجزائر للفترة 2014-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
1578 1184 394	1546 1168 378	1525 1155 370	1501 1142 359	1490 1134 356	1469 1123 346	1445 1113 332	**البنوك** **-البنوك العمومية** **-البنوك الخاصة**
96 79 17	91 75 16	92 76 16	94 78 16	87 79 8	87 78 9	86 77 9	**المؤسسات المالية** **المؤسسات المالية العمومية** **- المؤسسات المالية الخاصة**
1674	1637	1617	1595	1577	1556	1531	**المجموع**

المصدر: تقرير بنك الجزائر،2021

2.4 إستراتيجية البنك المركزي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية:

في إطار الإصلاح الذي عرفه النظام النقدي قام بنك الجزائر باسترجاع دوره كمركز لنظام التمويل، بعدما كانت الخزينة العمومية تحتكر هذا الدور، وبذلك استعاد البنك المركزي ووظائفه لتقليدية كبنك البنوك من خلال علاقته مع البنوك التجارية، وكبنك الحكومة من خلال علاقته مع الخزينة العمومية وكبنك للصرف.

تتحدد سياسات البنك المركزي الجزائري في تمويل النشاط الاقتصادي في ضوء ما تسمح به قوانينه المختلفة، وتنظم هذه السياسات حجم ما تقدمه من قروض إلى الدولة وما يقوم به إعادة تمويل للبنوك التجارية،وعادة ما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من البنك المركزي لتغطية نفقاتها الاعتيادية نتيجة للعجز الذي تتعرض إليه إيراداتها، كما تلجأ البنوك إليه للاقتراض لتمويل عملياتها الجارية والاستثمارية ويكون ذلك بشكل غير مباشر من خلال عمليات إعادة التمويل. (بطاهر، 2006، صفحة 245) والجدول التالي يبين حجم الائتمان المقدم من طرف البنك المركزي سواء على شكل قروض للخزينة آو إعادة تمويل البنوك خلال الفترة 2001-2018.

الجدول 2: تمويل الاقتصاد من طرف البنك المركزي (2001–2018) الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قروض للخزينة	-276.3	-304.8	-464.1	-915.8	-1986.5	-1986.5	-2510.7	-4365.7	-4402.0
قروض لإعادة تمويل البنوك	0	0	0	0	0	0	0	738.4	9131
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قروض للخزينة	-4930.2	-5458.4	-5712.2	-5646.7	-4489.4	-2156.4	-870.1	1967.4	3857.8
قروض لإعادة تمويل البنوك	1537.3	2051.8	3778.2	2411.3	2474.3	0	432.6	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر، 2019

ففي الفترة من 2001-2007 والتي جاءت بعد برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي فيلاحظ أن حجم التمويل النقدي للاقتصاد من قبل البنك المركزي أصبح تقريبا معدوما خلال عام 2000 حيث يمثل % 0.8 من الكتلة النقدية، كما بلغ مستوى الصفر بداية من سنة 2001 ، حيث يلاحظ توقف الخزينة والبنوك التجارية تماما عن الاقتراض من البنك المركزي .ويعود هذا الانخفاض إلى استقرار الاقتصاد الكلي الذي عرفته الجزائر منذ عام 2000 بعد الصدمة الخارجية لعامي1998 ، 1999المتمثلة في

الانخفاض الحاد في أسعار النفط. (ساعد، 2008، صفحة 88) وقد انعكست العودة إلى الاستقرار في تحسن ملحوظ في السيولة العمومية بفضل ارتفاع إيرادات الجباية البترولية وإنشاء صندوق ضبط الموارد .وبذلك فإن الخزينة العمومية لم تعد ملزمة باللجوء إلى مؤسسة الإصدار لتغطية احتياجاتها التمويلية بل بالعكس فالخزينة ولأول مرة منذ الاستقلال أصبحت في وضعية عارض للأموال اتجاه بنك الجزائر .

كما نجم عن هذه الوضعية ارتفاع ودائع البنوك لدى البنك المركزي التي بدأت تفوق متطلبات الاحتياطي الإلزامي، أي أن البنوك التجارية بعد أن كانت تعاني من نقص السيولة المرتبط أساسا بمديونية الدولة وهو ما جعلها تلجأ بصفة دائمة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، تحولت إلى هيئات تمتلك فوائض كبيرة من السيولة بسبب استرجاع مستحقاتها من الخزينة وبسبب الضخ المتواصل للسيولة في إطار التطهير المالي لمحافظ البنوك العمومية وإعادة رسملتها .وقصد الحد من الآثار التضخمية بدأ بنك الجزائر باستخدام أدوات غير مباشرة لإدارة السيولة البنكية فاستحداث أداة جديدة مع بداية 2002 تسمى" استرجاع السيولة بمناقصة " وهي تقنية تسمح بالسحب من سيولة السوق النقدية ثم استعمالها من قبل بنك الجزائر. (لكصاسي، 2004، صفحة 9)

خلال الفترة 2008-2018 يلاحظ توجه البنوك التجارية للاقتراض من طرف البنك المركزي خلال السنوات(2008-2013) بسبب التذبذب في إيرادات الجباية البترولية والتي تعتبره الإيراد الوحيد الذي تعتمد عليه الجزائر في اقتصادها.

3.4 دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

1.3.4 حجم القروض البنكية

الشكل 2: حجم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد خلال الفترة 2001– 2020 الوحدة: مليار دج

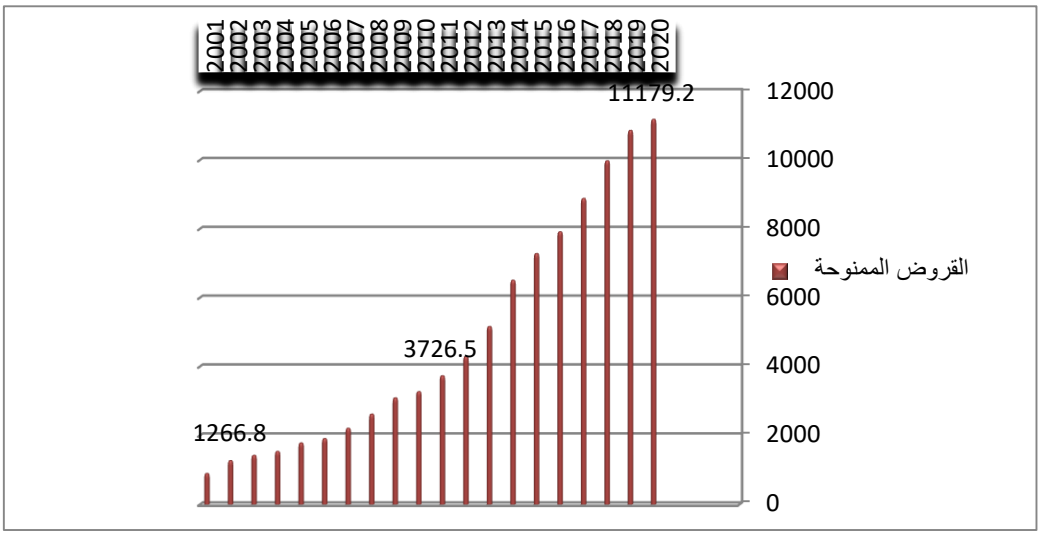

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001 إلى غاية 2020

ومن خلال ملاحظة الشكل، يظهر أن اتجاه حجم القروض للاقتصاد في تزايد مستمر، ويلاحظ أن هذا الائتمان قد تطور بشكل ملحوظ حيث زاد من 893,3 مليار دينار سنة 2001، وقد بلغت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد ، 9 974 مليار دينار في 2018 مقابل 8 877,9 مليار دينار في 2017 ، مسجلة نموا بنسبة 12,35 ٪ (12,27٪ في 2017).

وفي ظل محيط تطبعه تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المرتبطة بجائحة فيروس covid-19، واصل القطاع المصرفي مساهمته في تمويل الاقتصاد الجزائري، مع المحافظة على نظام صارم لتسيير المخاطر.

بشكل عام، سجل نشاط توزيع القروض نموا طفيفا خلال سنة 2020، منتقلة من 10855.6 مليار دينار نهاية ديسمبر 2019 إلى 11179.2 مليار دينار نهاية 2020 بتزايد طفيف نسبته 2.98% .

من حيث الحجم، بلغت القروض الموجهة للاقتصاد الممنوحة من طرف البنوك العمومية نهاية سنة 2020 حجم كلي يقدر ب 9871.1 مليار دينار مقابل 9545.8 مليار دينار في سنة 2019، تمثلت القروض الموزعة من طرف البنوك العمومية بصفة كبيرة في تمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات والهيئات العمومية وذلك بنسبة 88.30%.

أما بالنسبة للقروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة وبصفة شبه حصرية للقطاع الاقتصادي الخاص، فقد انتقلت من 1309.89 مليار دينار سنة 2019 إلى 1.308.07 مليار دينار سنة 2020 مسجلة تناقص يقدر ب (-0.14%).

وفي ظل غياب أسواق مالية متطورة، تضمن وتغطي القروض المباشرة بطريقة شبه كلية تمويل الاقتصاد

الشكل 3 : القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص خلال الفترة من (2001–2020) **الوحدة: مليار دج**

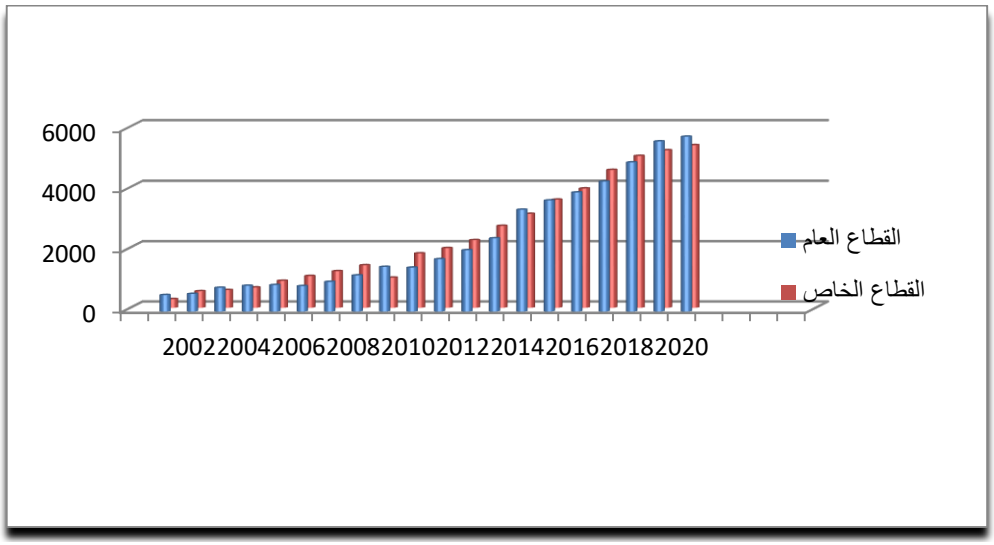

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001 إلى غاية 2020

وعند متابعة اتجاهات الائتمان لكل من القطاع العام والقطاع الخاص نلاحظ من الشكل(رقم03) انه في الفترة الممتدة من 2001–2010 زيادة الائتمان الموجه للقطاع العام قياسا بالائتمان الموجه للقطاع الخاص مما – ا يؤكد استمرار تعاظم دور القطاع العام في الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة، ويبين كذلك أن هذا القطاع كان يحصل على احتياجاته من النظام المصرفي لتعذر تمويلها من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية،

2.3.4 تصنيف القروض حسب أجال الاستحقاق

عند متابعة الائتمان بحسب مدته فالملاحظ من خلال الشكل(رقم04) ارتفاع نصيب القروض قصيرة الأجل في الفترة 2001–2014و هي في الغالب قروض موجهة للاستيراد، أما في الفترة 2006–2014 فإن هناك ارتفاعا محسوسا للقروض المتوسطة وطويلة الأجل والتي بلغت 4894.2 مليار دينار من إجمالي القروض وبنسبة % 75.26 سنة 2014 وهذا ما يعكس تدخل البنوك العمومية في المشاريع الكبرى مثل مشاريع سوناطراك، سونلغاز على وجه الخصوص، كما يلاحظ في تقرير الجزائر لسنة 2009 بالنسبة للقطاعات المستفيدة من القروض هو طغيان القروض المستندية أو القروض الخاصة بعمليات التجارة الخارجية على حساب الاقتصاد المنتج.

الشكل 4: الأهمية النسبية لأنواع القروض إلى إجمالي القروض (نسبة مئوية%)

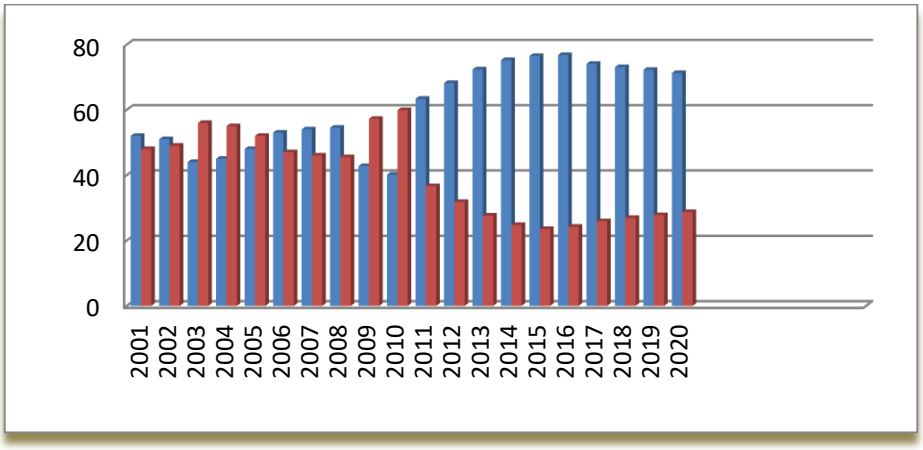

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يؤكد هيكل القروض الموزعة من طرف البنوك في نهاية 2020 المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بتمويل استثمارات المؤسسات العمومية.، حيث بلغت الحصة النسبية لهذه القروض 71.3% من إجمالي القروض الموزعة، مقابل 28.70% فيما يخص القروض القصيرة الأجل.

و أخيرا فالبنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يعمل على تجسيدها و سياسة الإقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استعمال أموال البنك الآتية من الودائع ومن رأس مال البنك، ويظهر البنك من ذلك أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار، وضرورية لبلوغ الأهداف المرجوة.

و في الجزائر تعد القروض من أهم أوجه الاستثمار في الموارد المالية للبنك، بحيث تمثل الحصة الأكبر من أصوله، بالإضافة إلى أنها تمثل العائد الذي يتولد عليه الجزء الأكبر من الإيرادات، وهذا ما يجعل البنوك تتناسب تسيير هذه القروض.

5. خاتمة:

تسعى كافة الدول النامية إلى ربح رهان التنمية الاقتصادية، وتضع من أجل ذلك البرامج والسياسات المختلفة إلا أن الاتفاق الحاصل بين جميع الاقتصاديين يكمن في استحالة تحقيق تنمية اقتصادية دون توفير التمويل اللازم الذي يعد مشكل وعائق أمام تحقيق هذه الأخيرة، فتسعى البنوك التجارية من خلال عملية جمع المدخرات على شكل ودائع واستثمارها فيشكل قروض إلى تحقيق التنمية اقتصادية .حيث تم تأكيد كل فرضيات الدراسة والوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات.

1.5 نتائج الدراسة: ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن:

- يتوفر القطاع البنكي في الجزائر على مزايا كثيرة تمكنه من المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية ,منها تنوع الخدمات والمنتجات المقدمة إضافة إلى تطور شبكة وكالاته البنكية عبر كامل التراب الوطني.
- رغم الإصلاحات إلا أن الجهاز المصرفي الجزائري لم يؤد دوره بالشكل المطلوب في تمويل عملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل غياب النشاط في السوق المالية وسيطرة البنوك العمومية على الجزء الأكبر من التمويل واعتمادها بشكل كبير على الائتمان قصير الأجل الذي ينخفض دوره في التنمية الاقتصادية.
- هنالك العديد من التحديات والعقبات التي تقف حائلا أمام تطور الجهاز المصرفي الجزائري وتحقيق دوره في تمويل التنمية ومن أهمها عدم استقرار التشريعات القانونية، فقدان الاحترافية في أداء العمل المصرفي، علاقة الدولة بالبنوك ومشكلة القروض المتعثرة،

- ❖ ضعف استخدام التكنولوجيا والافتقار إلى أجهزة متطورة، ضعف سياسة إدارة المخاطر، ضعف مردودية العنصر البشري في المجال المصرفي، ضيق السوق المالي والنقدي وعولمة الخدمات المصرفية.
- ❖ لتفعيل دور الجهاز البنكي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية لابد من مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية وتطبيقها على أرض الواقع، مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية،
- ❖ يساهم القطاع البنكي بنسبة كبيرة في توفير الموارد المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل غياب لسوق مالي متطور وفعال ، ومنه يجب القيام بتعديلات وإصلاحات داخل القطاع المصرفي، كما يجب العمل بكافة الوسائل لمحاربة عوائق الاستثمار في بيئة الأعمال الجزائرية بما يحقق مصالح مختلف الأطراف الفاعلة، و توفير آليات الرقابة ومجالس مراقبة لعمل كافة البنوك العمومية والأجنبية من أجل عدم الوقوع في الامتثال للتنظيمات الدولية ومختلف الهيئات العالمية(الانفتاح الاقتصادي)على حساب تلبية المتطلبات الاحتياجات الوطنية بحجة تشجيع الاستثمار في الجزائر.
- ❖ أن البنوك أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (قروض، أسهم، سندات)وباستثمارها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشروعات جديدة ,أو تقوم بتوسيع مشروعات قائمة، غير أن شلل السوق المالي أثر بشكل كبير على عمل البنوك في هذا المجال وجعلها غير قادرة على لاستفادة منه، وعليه وجب تفعيل السوق المالي الجزائري من أجل القيام بعملية تمويل التنمية الاقتصادية على أكمل وجه.

2.5 اقتراحات الدراسة: من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من الاقتراحات كالتالي:

- ❖ تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في البنوك بما يساعد على جلب نسبة كبيرة من مدخرات الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك الربوية لمخالفتها الشريعة الإسلامية.
- ❖ وضع إطار قانوني يكفل للبنوك العامة الاستقلالية التامة اتجاه الدولة مع تحفيزها على تحسين خدماتها المصرفية في ظل اعتبارات المنافسة مع فروع البنوك الأجنبية.
- ❖ تقوية آليات تحصيل الديون المتعثرة بمساعدة الأطر التشريعية لتمكين البنوك من تحصيل ديونها في وقت ملائم.
- ❖ إدخال نظم الإنذار للتنبؤ بالمخاطر البنكية قبل حدوثها وتنمية إمكانيات البنوك في مجال إدارة الأزمات، الأمر الذي يعزز من قدرتها على التنبؤ المبكر بأزمات قد تحدث مستقبلا.
- ❖ الاهتمام بتطوير وتنشيط بورصة الجزائر خاصة أن توفر سوق مالي يساهم في تطوير البنوك ويعتبر كأحد محددات دخول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ تأسيس بنوك الاستثمار متوسط وطويل الأجل في الجزائر إلى جانب الاستثمار قصير الأجل، وعليها أن توفر مواردها المالية لتعزيز دورها في تمويل التنمية الاقتصادية إما بتقديم قروض مباشرة أو المساهمة في إقامة مشروعات التنمية.

6. قائمة المراجع:

أولا: المراجع بالعربية

- ابتسام ساعد. (2008)، تقييم كفاءة المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، الوادي، الجزائر.
- اشرف سليمان حميد الصوفي، (2006)، التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية ، جامعة قالمة، قالمة.
- الدوري محمد احمد، (1983)، *التخلق الاقتصادي، ديوان المطبوعات،دون سنة*، الجزائر.

- بنك الجزائر، تقرير التطور الاقتصادي لسنة2020، دسمبر 2021.
- جميلة معلم. (2017). تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة، الجزائر.
- حسن خلف فليح. (2006). *التنمية والتخطيط الاقتصادي*. عالم الكتاب الحديث، عمان، الاردن،
- خالد احميمة، و محمد فيصل مايدة،(2021)، اثر تقلبات اسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة(2010-2020). *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، 04، 02* ، 43-62.
- شعباني اسماعيل. *مقدمة في اقتصاد التنمية(نظريات التنمية و النمو، استراتجيات التنمية)*، دار هومة، ط2، الجزائر، الجزائر .
- عبد اللطيف مصيطفى. (2008). تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عبد الله خباية. (2014). *تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية.دار الجامعة الجديدة*، الاسكندرية: مصر.
- علي بطاهر. (2006). إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عيسى محمد الغزالي. (2009). دور القطاع التمويللي في التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية. *جسور التنمية*
- فؤاد وشاش، و نسيبة سماعيني. (2020). القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، 04*، (02).
- محمد عزيز عجيمة، و محمد الليثي. (2000). *التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية*، . الاسكندرية، مصر.
- محمد لكصاسي. (2004). *الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس*. صندوق النقد العربي.
- مدحت القريشي. (2007). *التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات*، دار وائل، عمان، الاردن.
- مريم قشي. (2016). دور البنوك الاجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة حالة -بنك سوسيتي جنيرال.مجلة *دراسات اقتصادية، العدد* (03)، 125-154.
- ناجية صالحي. (2019). دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANEGEM، *اطروحة دكتوراه* ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.

ثانيا: مراجع باللغة العربية

1. Guryay, (2007), *Financial development and economic growth: evidence from Northern Cyprus.*